

## ليبيريا: الاغتصاب جريمة حرب - ولا مكان للإفلات من العقاب

[تعليق على صورة]

صورة الغلاف: ليبيرون أجبروا على الفرار من القتال في مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً، بمقاطعة نيمبا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2003. © منظمة العفو الدولية  
إلى اليسار: نساء في مخيم للمهجرين داخلياً في كاكاتا، بمقاطعة مارغبي، يتحدثن إلى ممثل منظمة العفو الدولية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003. وقد أدلت عدة نساء بشهادات مروّعة حول الاغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي. © منظمة العفو الدولية

[نهاية التعليق]

[مقتطف]

"اختطفوا خمس بنات كن عائدات من الكنيسة. وأخذونا إلى خط الجبهة. كان علينا أن نطبخ لهم وأن نحمل الذخائر في الغابة. وكانوا يعاملوننا معاملة سيئة؛ ولو رفضت معاشرتهم، لقتلوني... إنني أتوق إلى الذهاب إلى المدرسة. وأرغب في أن أعود إلى أهلي في نيمبا".  
فتاة في الرابعة عشرة من العمر اختطفها أحد أفراد قوات الحكومة السابقة في مارس/آذار 2003.

[نهاية المقتطف]

حاولت أجيالا الحرب مع طفلها البالغ من العمر أربع سنوات وفشلت عندما هاجم جنود الحكومة السابقة بيتها في يونيو/حزيران 2003. وأجبرها الجنود على الذهاب معهم لإعداد الطعام لهم. وقام اثنان منهم باغتصابها. ووجدت ملجأ لها فيما بعد في مخيم للأشخاص المهجرين داخلياً، لكنها اضطرت إلى الحرب ثانية عندما تعرض المخيم للهجوم. واكتشف جنديان آخران مكانها وهي نائمة في العراء خلف مبنى إحدى المدارس، واغتصابها.  
وقد تلقت قسطاً من المعالجة الطبية والرعاية، بيد أن هناك نقصاً حاداً في العناية المناسبة. وهي لا تزال تعاني من آلام في بطنها ومن الصدمة العاطفية، وتخشى أن ينأى أهلها ومجتمعها بأنفسهم عنها ويرفضوها.

إن آلاف النساء والفتيات قد تعرضن للاغتصاب أو أجبرن على الاسترقاق الجنسي أو أخضعن لأشكال أخرى من العنف الجنسي إبان ما يقرب من 14 عاماً من النزاع المسلح المستمر في ليبيريا. ومع اشتداد وطأه القتال في 2003، استُهدفت التجمعات المدنية من قبل قوات الحكومة السابقة وجماعات المعارضة المسلحة. ولجأت جميع الأطراف على نحو منهجي إلى انتهاك حقوق النساء والفتيات. وأظهرت دراسة أولية قامت بها الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ليبيرية في 2004 أن ما بين 60 و70 بالمائة من السكان المدنيين قد تعرضوا للاغتصاب أو

عانوا من العنف الجنسي، من قبيل التجريد أمام الآخرين من الملابس والإذلال. وكان معظم هؤلاء من النساء والفتيات، وأخضع العديد منهن للاغتصاب الجماعي، فيما يشكل وقوع جرائم حرب على نطاق هائل. لقد انتشرت ثقافة الإفلات من العقاب في ليبيريا بصورة طاعية. وبينما تسهم المحكمة الخاصة لسيراليون التي أنشئت في سيراليون المحاورة بصورة مهمة في وضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الوحشية ضد السكان المدنيين خلال السنوات العشر من النزاع المسلح، من العقاب. إلا أن المجتمع الدولي ومع الحكومة الليبيرية الانتقالية قد أبديا القليل من التصميم حتى الآن على تقديم المسؤولين المزعومين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت في ليبيريا للعدالة.

كما إن اتفاق السلام الليبيري، الذي عقد في أغسطس/آب 2003، يتضمن مقترحاً بأن تدرس الحكومة الانتقالية مسألة إصدار عفو عام يمنح العفو لجميع من انخرطوا في القتال أو شاركوا في أنشطة عسكرية إبان النزاع المسلح. إن القانون الدولي يحظر كل عفو عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وسواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. ومع أنه لم يصدر حتى الآن أي عفو رسمي، إلا أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتم التصدي لمسألة الإفلات من العقاب على نحو فعال. وعلى الرغم من أنه سيتم تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلاً لإنشاء محاكم قانونية لمحاكمة الجناة المزعومين ممن ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي.

إن حرمان أنجيلا وآلاف النساء والفتيات الليبيريات الأخريات من العدالة من شأنه أن يفاقم عواقب انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضن لها وأن يطيل أمد معاناتهن.

"أسرت في سوق تشيزمانبورغ، حيث كنت أبيع السمك. وكان مقاتلو منظمة "الليبيريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية" المعارضة يتبادلون إطلاق النار فيما بينهم، وقدم ولد في الحادية والعشرين من العمر لأخذي معه حتى أصبح "زوجته". أجبرت على الالتحاق به حتى أنقذ حياتي". امرأة في الثامنة عشرة من العمر تم أسرها في فبراير/شباط 2003 على أيدي الجماعة المسلحة المعارضة "الليبيريون المتحدون من أجل المصالحة والديمقراطية".

[مربع - نص مشترك]

في المنزل وفي المجتمع، في أوقات الحرب والسلام، تتعرض ملايين النساء والفتيات للضرب والاعتصاب والتشويه والقتل من دون أن ينال الجناة عقابهم. انضموا إلى حملة منظمة العفو الدولية لمطالبة الحكومات والمجتمعات والأفراد باتخاذ إجراءات لوضع حد للعنف ضد النساء في جميع أنحاء العالم.

[انتهى المربع]

[مربع - نص مشترك]

ساندوا حملتنا: يمكننا معاً أن نحدث تأثيراً

□ ابدوا اهتماماً:

اعرفوا وراقبوا كيفية رد المجتمع والحكومة والشرطة وقوات الأمن والمحاكم في بلدكم على العنف ضد النساء والفتيات.

□ اتخذوا موقفاً:

اجهروا بصوتكم في مناهضة العنف ضد المرأة. وتحذروا المواقف المتحيزة أو الرافضة.  
□ بادروا بالتحرك:

انضموا إلى حملتنا العالمية من أجل حق النساء في عدم التعرض للعنف والتمييز  
[انتهى المربع]

### الصفحة الخلفية

سويًا نستطيع إسماع أصواتنا

انضم إلينا في المطالبة بالعدالة للنساء والفتيات في ليبيريا.

أدعُ الحكومة الانتقالية (التي تضم ممثلين عن الحكومة السابقة والمعارضة المسلحة) إلى ما يلي:

- \* الوقوف ضد أي احتمال لإصدار عفو عن الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب وسواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، واعمل مع المجتمع المدني الليبيري والمجتمع الدولي من أجل تقديم من يُزعم أنهم مسؤولون عن هذه الجرائم للعدالة؛
- \* ضمان أن تتضمن عملية الإصلاح وإعادة التأهيل لنظام تنفيذ القانون ونظام القضاء الوطني برامج تدريب على حقوق الإنسان، والتعامل بحساسية مع الناجيات من العنف الجنسي؛
- \* ضمان إقرار مجموعة من التدابير الهادفة إلى تمكين الناجيات من العنف الجنسي من الحصول على الإنصاف في المحاكم؛
- \* التعاون مع المنظمات الليبيرية والدولية من أجل إقرار برنامج شامل لمعالجة الاحتياجات البدنية والنفسية والاجتماعية للناجيات من العنف الجنسي؛
- \* تعزيز انخراط النساء بصورة نشطة في جميع جوانب العملية السلمية وعملية إعادة البناء لفترة ما بعد الحرب.

ترسل المناشدات إلى : Gyude Bryant, Chairman, National Transitional Government of Liberia,

فاكس: +231 22 80 26 / 22 67 89\*

\* يمكن للاتصالات مع ليبيريا أن تكون مضمّنة. فإذا لم تتمكن من إتمام الاتصال، يرجى المحاولة ثانية في وقت لاحق.

[مربع - نص مشترك]

ما بيدك أن تفعله؟

□ انضم إلى منظمة العفو الدولية واصبح جزءاً من حملات تقوم بها حركة عالمية من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ساعدنا على إحداث تأثير.

□ شارك في تحرك موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت

[web.amnesty.org/actforwomen/actnow-index-eng](http://web.amnesty.org/actforwomen/actnow-index-eng)

□ قدّم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

هل ترغب في معرفة المزيد؟

اتصل بمكتب منظمة العفو الدولية في بلدك على العنوان المبين في المربع أدناه، في حال وجوده.

[مربع]

أو اتصل بالأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية في لندن :

Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

أو قم بزيارة موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت [www.amnesty.org/actforwomen](http://www.amnesty.org/actforwomen)

[انتهى المربع]